المحور الأول: الإطار النظري البنوك التجارية

تمهيد:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لدوره الأساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك بمختلف أنواعها من تجميع للودائع وتوظيفها، وتعتبر علاقة القطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى علاقة متشابكة، بمعنى أن القطاع المصرفي يؤثر في القطاعات الاقتصادية المختلفة ويتأثر بها، لذا يمكن القول بأن تقدم الأمم أصبح يقاس بمدى تطور قطاعها المصرفي.

لذا فان التعريف بالبنوك التجارية و وظائفها و انواعها يعتبر مدخلا أساسيا لدراسة طبيعة نشاط هذه المؤسسات و التعرف على الجوانب المتعلقة بإدارتها و عملياتها.

أولا: تعريف البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية أقدم البنوك نشأة ومن ثم فهم يمثلون الركيزة الأساسية للنظام المصرفي وبعبارة أخرى فأنه إذا لم توجد في النظام المصرفي بنوك تجارية، فلا يمكن القول بأن هناك نظاما مصرفيا حقا كما يتعين أن يتكامل هذا النظام بحيث تتمثل قاعدته في البنوك التجارية وقمته في البنك المركزي.

1. المعنى اللغوي لكلمة بنك:

إن كلمة بنك BANQUE أصلها الكلمة الإيطالية بانكو BANCO وتعني المصطبة BANC، وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة أو الطاولة التي يتم فوقها عد و وتبادل العملات Comptoir، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و الذي تجري فيه عملية متاجرة وتبادل النقود والعملات، ومع تطور أعمال المصرفية أطلق على من يمارس هذه المهنة اسم بنكي Banquier أما في العربية فيقال صرف أو اصطرف الدنانير أي بدلها بدراهم أو غيرها من العملات ومن يقوم بهذه العملية هو الصراف أو الصيرفي وتعني بياع النقود بنقود غيرها، والمصرف يعني المؤسسة المالية التي تقوم بعمليات الإقراض و الاقتراض.

2. المعنى الاقتصادي لكلمة بنك:

لقد اتجه التطور المصرفي إلى اتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية، الشيء الذي نجد معه صعوبة صياغة تعريف جامع يشمل كافة عمليات البنوك التجارية والخصائص المميزة لها.

وفيما يلي بعض تعاريف البنوك التجارية:

- البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد و تلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه، و التي تمنح القروض قصيرة الأجل وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن السنة و يطلق عليها أحيانا "بنوك الودائع"، وقد اكتسبت البنوك التجارية منذ نشأتها ثقة كبيرة لما تقوم به من الوفاء بالتزاماتها عند الطلب وأصبحت تتمتع بقبول عام واستقرار الأفراد على قبول الشيكات في التداول على الرغم أنها لا تملك قوة إبراء قانونية مثل النقود الورقية ولعل ذلك يرجع إلى الضمانات التي توفرها القوانين للتعامل بالشيكات وتحرم إصدار شيك بدون رصيد.

- البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تظطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك أيضا اصطلاح " بنوك الودائع"، وعلى ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لا يضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الأعمال...الخ.

- يمكن أن نعرف البنك التجاري أو بنك الودائع بأنه المؤسسة التي تتعامل في الدين أو الائتمان. فبنك الودائع يحصل على ديون الغير ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب أو بعد أجل قصير.

-ويرجع استخدام صفة التجارية لوصف هذه البنوك إلى الاعتقاد الذي ساد في انجلترا في القرن التاسع عشر بأن هذه البنوك تتلقى ودائع تحت الطلب ويتعين عليها أن تتعامل في القروض التجارية قصيرة الأجل، أي القروض التي تقل فترة سدادها عن السنة، ولكن مع تقدم الصناعة وتعاظم الدور الذي تسهم به في الاقتصاد القومي، توسعت العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية بحيث أصبحت ممولا رئيسيا للصناعة ولم تعد تتعامل فقط في القروض قصيرة الأجل وإنما أصبحت تمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل لذلك لم تعد قروضها قاصرة على التجار فقط من أجل تمويل مخزونهم في الفترة القصيرة، وإنما أصبحت تمنح القروض أيضا للصناعة و الأفراد و الحكومة وغيرها، ورغم هذه التطورات فقد ظل اسم " البنوك التجارية" على ما هو عليه ولذا فقد اقترح البعض إعادة تسميتها باسم بنوك الودائع" أو البنوك التي تخلق النقود.

والملاحظ أن كل هذه التعاريف تشترك في النقاط التالية:

- البنوك التجارية تقبل ودائع الأفراد.
- تلتزم البنوك التجارية بدفع أو رد ودائع الأفراد عند طلبها.
- تقوم هذه البنوك بمنح الائتمان قصير الأجل.

ثانيا: نشأة البنوك التجارية.

لقد اختلف المؤرخون والاقتصاديون في تاريخ نشأة وتطور البنوك التجارية في العالم القديم فمنهم من يرجع البدايات الأولى للعمليات المصرفية إلى عهد بابل أي العراق القديم في الألف الرابع قبل الميلاد (4000 ق م) ،ومنهم من يرجع ظهور الفن المصرفي إلى مصر القديمة ومنهم كذلك من يرى بأن الفضل يرجع للإغريق في النهوض بالفن المصرفي وفي نشره في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إلا أن معظم الاقتصاديين يتفق في أن بدايات ظهور البنوك بشكلها الحالي يعود إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى.

ولعل الصيارفة في أوروبا وخاصة في ايطاليا بالذات وتحديدا في مدن البندقية وجنوا هم أول من طرق هذا الباب، حيث تعتبر البنوك التجارية في صورتها المعاصرة أحفاذا شرعيين للصيارفة والصاغة القدامى، فهذه المصارف مهما كانت طبيعتها الآن ونوعية الوظائف التي تؤديها لا تعدوا أن تكون مجرد مؤسسات تتعامل بالدين والائتمان وهي نفس فكرة الاتجار في النقود التي عرفت في العصور الوسطى.

فكانت أوروبا عندئذ تجتاز ما يسمى بعصر الرأسمالية التجارية حيث نشطت التجارة الخارجية وتحولت من نشاط عادي يقوم على نقل المنتجات من بلد إلى أخر إلى نشاط يقوم على الصناعة ويضعها في خدمة التجارة ،وكان التاجر يستخدم في ذلك رأسماله النقدي وكذا الأرباح الطائلة التي تدرها تجارته.

فكر التجار في البحث عن طريقة مأمونة تحافظ بها على ثرواتهم من عملات نقدية ومعادن نفسية من السلب و النهب و الضياع ولقد وجدوا بغيتهم في أولئك الصاغة والصيارفة بل وبعض التجار الذين كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة و القوة و الأمانة، فكان التجار يودعون لديهم ما يريدون من فوائضهم النقدية لحفظها وحراستها نظير عمولة إيداع للخدمة التي يقدمونها، وفي نفس الوقت كان المودعون يحصلون من المودع لديهم شهادات إيداع تثبت حقوقهم وكانت هذه الشهادات تتضمن تعهدا من المودع لديه برد الأمانة –الوديعة– عند طلبها في الحال كما ونوعا.

وفي تطور لاحق قامت هذه المؤسسات (الصيارفة و الصاغة) تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن و المدين.

وفي بداية الأمر كانت هذه الشهادات تصدر اسمية ثم استقر العمل على أن تقبل تلك الشهادات في المعاملات وأن تقدم وفاءا للالتزامات فأصبح الإيصال بالإيداع قابلا للتداول بعد تظهيره، أي بعد أن يتنازل عنه صاحبه ويسجل هذا التنازل على ظهر شهادة الإيداع.

ولكن مع مرور الوقت وتزايد ثقة المتعاملين في المودع لديهم (مصدري هذه الشهادات) أصبحت هذه الشهادات شهادات لحاملها يتم تداولها بمجرد التسليم(أي دون الحاجة للتنازل أو التظهير) وعليه دخلت هذه الشهادات في التداول وصارت نقدا بعد أن كانت مجرد سند على وجود النقود المعدنية ولم يعد يذكر اسم صاحب النقود على السند وإنما يكتب لحامله.

وشيئا فشيئا لاحظ المودع لديهم (الصاغة و الصيارفة وبعض التجار) أن قدرا ضئيلا فقط من شهادات الإيداع التي يصدرونها يعود حاملوها إليهم مطالبين باستردادها سواء كانت نقودا أو معادن نفيسة، وهنا فكر هؤلاء الصاغة و الصيارفة في استغلال كل أو بعض تلك الودائع العاطلة خصوصا وانه كان هناك كثيرون تتوفر لديهم الرغبة في الاقتراض للاستثمار ولذلك وبعد أن كان الصاغة و الصيارفة يقرضون من أموالهم الخاصة بدأوا يقرضون أيضا من الودائع التي لديهم مقابل فائدة، وفي مقابل ذلك بدأوا يدفعون للمودعين نسبة من الفوائد التي تعود عليهم من القروض التي يمنحونها بعد أن كانوا في البداية يأخذون منهم عمولة إيداع ، وهكذا تطورت الفكرة إلى الأمام غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل حدثت خطوة أخرى مؤداها أن أولئك الصاغة و الصيارفة والتجار بعد أن اتسعت أعمالهم بدأوا يتخصصون تماما في عمليات تلقي الودائع ومنح القروض، وأطلقوا على أنفسهم لقب المصارف وقد قاموا هؤلاء الصاغة و الصيارفة بخطوة جريئة مثلت ثورة في المسألة النقدية و المصرفية وهي منح القروض من ودائع ليست لها وجود فعلي لديهم، لقد بدأوا بالفعل يخلقون الودائع ويصنعون السيولة ومثلت هذه العملية أهم وظائف المصارف لدرجة أنها تعرف الآن باسم مصارف الودائع و رغم أن هناك حدودا معينة لا تستطيع هذه المصارف تتجاوزها في عملية خلق الودائع إلا أنها استطاعت بالفعل عن طريق هذه العملية أي خلق نقود جديدة (هي النقود الكتابية) وزيادة حجم وسائل الدفع في المجتمع، وتمثل هذه النقود– الكتابية– الجزء الأكبر من العرض النقدي في الدول المتقدمة.

ولعل أول مصرف قام في البندقية عام 1587 ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609 وبنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800.